

Distr.: General
28 November 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في الأسبوع الذي انقضى منذ رسالتنا الأخيرة، أزهق عدوان الاحتلال الإسرائيلي المزيد من أرواح الفلسطينيين، وأصبحت حياة المزيد من الفلسطينيين في خطر داهم مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وفي تجريد الشعب الفلسطيني من إنسانيته تماماً.

وأصبحت حياة المدنيين معرضة للخطر بسبب الكارثة الإنسانية التي ألحقتها إسرائيل بقطاع غزة؛ وتهديداتها بمواصلة هذا العدوان الإجرامي على شعبنا في أعقاب هدنة الأيام الأربعة التي دخلت حيز التنفيذ في 24 تشرين الثاني/نوفمبر، مع إعلان وزير الدفاع الإسرائيلي أن الحرب ستستأنف "بقوة كبيرة" بعد الهدنة؛ ومحاولاتها المستمرة ترحيل شعبنا قسراً من أرضه؛ وتصعيد الهجمات التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلية والمستوطنون ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ودعونا نسجل للتاريخ أنه، في غياب وقف لإطلاق النار، ارتفع عدد القتلى إلى أكثر من 14 800 فلسطيني قتلهم إسرائيل في قطاع غزة حتى 23 تشرين الثاني/نوفمبر. ويشمل هذا العدد ما لا يقل عن 6 150 طفلاً و 4 000 امرأة، يشكلون معاً ما يقرب من 70 في المائة من الوفيات. وتشمل الإصابات أيضاً الشباب والمسنين والأطباء والمسعفين وموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في المجال الإنساني والصحفيين، الذين تجاوزت أعدادهم أعداد من سقطوا قتل في أي صراع واحد منذ عقود.

إننا نكرر التأكيد على أن هذه الأرقام المروعة للضحايا هي في حقيقة الأمر أقل من الواقع: فهي لا تشمل آلاف الأطفال والنساء والرجال الذين لا تزال جثثهم تحت ركام المباني المدمرة والذين لا يعرف مصيرهم، ومن بينهم ما يقدر بنحو 1 800 طفل. والواقع، كما جاء في صحيفة نيويورك تايمز



الرجاء إعادة استعمال الورق



في 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أن الخبراء يقولون إنه "حتى القراءة المتحفظة لأرقام الضحايا المبلغ عنها من غزة تظهر أن وتيرة الوفيات خلال الحملة الإسرائيلية لها سوابق قليلة في هذا القرن".

إن عدوان الإبادة الجماعية هذا ضد الشعب الفلسطيني لا بد أن يتوقف. والهدنة المؤقتة ليست كافية: فوقف إطلاق النار الكامل والمستديم أمر حتمي ويجب السعي إليه بإلحاح مطلق لإنقاذ أرواح المدنيين وتجنب انفجار هذه الكارثة الإنسانية وتداعياتها الخطيرة التي لا تعد ولا تحصى. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون هناك مساءلة عن كل ضحية تسقط من المدنيين بسبب هذا العدوان الإسرائيلي وعن كل جريمة تُرتكب. وسنظل نسعى دون هوادة لتحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين؛ فالعدالة حق لهم وهي أساسية لتضميد الجراح وفواجع الفقد التي تكبدها شعبنا ولأي مستقبل يسوده السلام والاستقرار.

كذلك، وحتى يوم 23 تشرين الثاني/نوفمبر، جرح في الهجمات الإسرائيلية أكثر من 33 000 فلسطيني في غزة، إصابات العديد منهم خطيرة، تمثلت في حروق شديدة في أجسادهم وفقد عدد منهم أطرافاً له، وكثير منهم سيفارقون الحياة متأثرين بجراحهم لعدم توافر الرعاية الطبية المناسبة والعلاج في المستشفيات. ومن بين الجرحى أكثر من 9 000 طفل، المئات منهم يعانون من تشوهات وعاهات مستديمة، بالإضافة إلى ندوب الصدمة الدائمة التي يحملها كل طفل من أطفال غزة الذين يزيد عددهم عن مليون طفل، وبعضهم عانوا من أهوال حروب متعددة، وشهدوا مقتل والديهم وإخوتهم وعائلاتهم وأصدقائهم وجيرانهم وتدمير بيوتهم ومدارسهم وأحيائهم ومجتمعهم.

ومما يفضح نية إسرائيل إلحاق الموت والدمار الوحشين، شُنَّ هجمات إسرائيلية مكثفة جواً وبراً وبحراً في جميع أنحاء غزة في اليوم السابق للهدنة. وقد أوقع ذلك المئات من الضحايا، مما جلب الفاجعة إلى المزيد من الأسر التي اعتقدت أن عُمرها جديداً قد كُتِبَ لها وأنها نجت من أهوال هذه الحرب، فإذا بها تروح هي وأحبائها ضحية هذا الهجوم الإسرائيلي الوحشي.

وشمل هذا الهجوم شن ضربة أخرى على مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) كانت تؤوي مدنيين نازحين في مخيم جبالياً للاجئين، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 27 فلسطينياً وجرح ما يقرب من 100 شخص آخر. وشنت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً هجمات على مخيمات أخرى للاجئين، بما في ذلك مخيم المغازي ومخيم النصيرات، حيث قتل 11 مدنياً، معظمهم من الأطفال. كما واصلت إسرائيل ضرب المناطق المدنية في جنوب غزة، بما في ذلك الهجمات التي شُنَّت في 23 تشرين الثاني/نوفمبر على رفح وأودت بحياة 14 فلسطينياً، من بينهم 6 أطفال، وعلى خان يونس، وراح ضحيتها 5 مدنيين، من بينهم امرأة حامل، بالإضافة إلى غارة على منزل في مدينة غزة قتل فيها 10 مدنيين، من بينهم نساء وأطفال.

وسبقت هذه الهجمات اعتداءات إسرائيلية متكررة على المستشفيات، بما فيها الهجوم على المستشفى الإندونيسي في 20 تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أسفر عن مقتل 12 شخصاً وجرح العشرات، والهجوم على مستشفى العودة في 21 تشرين الثاني/نوفمبر الذي أودى بحياة ثلاثة أطباء، كانوا جميعاً أثناء الهجوم يقومون بواجبهم في رعاية مرضاهم. لقد روعت هذه الهجمات الأطباء وكوادر التمريض وغيرهم من العاملين في مجال الرعاية الصحية، فضلاً عن المرضى وأسره وآلاف المشردين في المستشفيات، وتشكل انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني، أي جرائم حرب. كذلك، وفي اليوم الذي دخلت فيه الهدنة

المؤقتة حيز التنفيذ، أطلق الجنود الإسرائيليون في غزة النار على الأسر التي كانت تحاول العودة إلى منازلها في الشمال، مما أسفر عن مقتل مدني واحد وإصابة كثيرين آخرين.

وفي الوقت نفسه، وكما أفادت العديد من وكالات الأمم المتحدة - الأونروا، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي - لا يزال الوضع الإنساني في غزة كارثياً، إذ يُفسد العدوان الإسرائيلي والحصار الذي تفرضه إسرائيل على الغذاء والماء والوقود والأدوية وغيرها من الإمدادات الحيوية حياة جميع السكان البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة.

ومع أن هذه الهدنة المؤقتة قد مكنت من زيادة المساعدات الإنسانية التي كانت هناك حاجة ماسة إليها في الأيام القليلة الماضية، فإنها ليست كافية بأي حال من الأحوال لتلبية الاحتياجات الهائلة الناجمة عن العدد الهائل للضحايا والتهجير القسري لأكثر من 1,7 مليون فلسطيني. فقد تضرر أو دُمّر أكثر من 60 000 مبنى في غزة، وطرد أكثر من نصف السكان من بيوتهم بسبب القنابل والصواريخ وأوامر الإخلاء الإسرائيلية، وقد تعرض العديد منهم للتهجير للمرة الثانية والثالثة والرابعة في هذه النكبة التي لا تنتهي، وانتزعت منهم مرة أخرى منازلهم وممتلكاتهم وسبل عيشهم، في ظل مستويات من اليأس والإفقار لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث.

إن الغالبية العظمى من العائلات النازحة، التي دُمّرت بيوتها وأحيائها، لا تزال تحتمي في مدارس ومرافق الأونروا المكتظة، فضلاً عن المستشفيات والأماكن العامة الأخرى، وتحمل إهانات لا يمكن تصورها، وتذوق المعاناة في ظل ضالة إمكانية حصولها على ما يلبي احتياجاتها الأساسية وتُضطر إلى العيش في ظروف غير صحية وغير إنسانية، حيث ينتشر الجوع والمرض واليأس والغضب بسرعة بين الرضع والأطفال والنساء والرجال والشيوخ، في كارثة إنسانية وخيمة الأبعاد. وبينما نعترف بالتضامن الهائل والسخي من جانب البلدان من جميع أنحاء العالم التي أسهمت بالمساعدة الإنسانية الحيوية للشعب الفلسطيني، فإن عمق هذه الأزمة واتساع نطاقها يجبرنا على مواصلة التماس اهتمام المجتمع الدولي المستمر وجهوده الجادة للتعجيل بمعالجة هذه الكارثة الإنسانية.

واليوم، لا بد لي أيضاً من أن أوجه الانتباه إلى التصاعد الخطير للعنف والتوترات في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة حيث يواصل الجنود والمستوطنون الإسرائيليون مهاجمة السكان المدنيين، وقتل الفلسطينيين وإصابتهم بجروح ومضايقتهم وترويعهم والتحريض عليهم دون محاسبة. ففي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ومنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر فقط، جرح أكثر من 3 000 شخص وقتل 239 مدنياً فلسطينياً، من بينهم 55 طفلاً، وبذلك يصل عدد القتلى الفلسطينيين حتى الوقت الراهن من عام 2023 إلى 450 شخصاً. وتُستهدف مخيمات اللاجئين على أساس شبه يومي، مع معاودة شن الهجمات على مخيم جنين للاجئين، حيث قتل خمسة فلسطينيين في 25 تشرين الثاني/نوفمبر. وفي الساعات الـ 24 الماضية، قتلت قوات الاحتلال الإسرائيلية أيضاً أربعة أطفال فلسطينيين آخرين.

ولا يزال عنف المستوطنين وإرهابهم يجبران الأسر الفلسطينية على الفرار من أراضيها ومنازلها خوفاً على حياتها. ووفقاً لما أفاد به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد هُجر قسراً منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 ما لا يقل عن 1 150 فلسطينياً، من بينهم 452 طفلاً، بسبب هجمات المستوطنين والقيود

المفروضة على الوصول من قبل الجيش الإسرائيلي، الذي لا يزال يتواطأ مع عصابات وميليشيات المستوطنين في إساءة معاملة المدنيين الفلسطينيين، ومحاولات الاستيلاء على أراضيهم لاستعمارها وضمها من قبل إسرائيل. وقد تم توثيق اقتلاع 11 تجمعاً فلسطينياً وتهجيرها بالكامل في عام 2023 وحده، ستة منها منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.

وبالإضافة إلى ذلك، تمضي إسرائيل قدماً في هدم بيوت الفلسطينيين في الضفة الغربية. فمنذ يوم 7 تشرين الأول/أكتوبر، هُجر 162 فلسطينياً قسراً بسبب هدم بيوتهم في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها لعدم امتلاك تصاريح صادرة عن الاحتلال، وهُجر قسراً 48 فلسطينياً آخرون، من بينهم 24 طفلاً، في أعقاب تعرض بيوتهم لعمليات هدم عقابية.

وترافق ذلك مع إعلانات من مسؤولي الحكومة الإسرائيلية عن خطط لزيادة توسيع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ويشمل ذلك الإعلان عن مخصصات ميزانية لأغراض بناء المستوطنات على وجه التحديد، بل وتخصيص الملايين من الأموال "لتفتيش وإعدام" المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الأسر والمجتمعات الفلسطينية المقيمة في "المنطقة جيم" من الضفة الغربية، والتي تهدف بوضوح ليس إلى تجريد الفلسطينيين من ممتلكاتهم فحسب ولكن أيضاً إلى جعل الظروف غير صالحة للعيش وإجبارهم على مغادرة أراضيهم لتمهيد الطريق أمام مخططات الاستعمار والضم الإسرائيلية.

وعلاوة على ذلك، ومع أن عدداً من الأطفال والنساء الفلسطينيين المحتجزين ظلما قد أُطلق سراحهم من الأسر الإسرائيلي في الأيام الأخيرة، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية تواصل غاراتها اليومية في جميع أنحاء الضفة الغربية، حيث اعتقلت واحتجزت أكثر من 3 000 فلسطيني، منهم أطفال وشباب، معظمهم من الذكور، في الأسابيع السبعة الماضية فقط، ومعظمهم محتجزون إدارياً دون تهمة. ويعاني أكثر من 10 000 فلسطيني معتقلين وأسرى في السجون الإسرائيلية من ظروف مروعة، ازدادت تعاقماً بسبب مراسيم المتطرفين في الحكومة الإسرائيلية الذين استهدفوا صراحة الإمعان في إساءة معاملة المحتجزين والأسرى الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم واحتياجاتهم الأساسية.

كما تتواصل الاستفزازات والتحريض في القدس، بما في ذلك التوغلات المستمرة من قبل المستوطنين المتطرفين في المسجد الأقصى والهجمات المستمرة حالياً على الوجود المسيحي في المدينة، ولا سيما ضد السكان الأرمن. وتستمر أيضاً أعمال المضايقة والترهيب والقهر، بما فيها الاستدعاء القسري للاستجواب من قبل الشرطة، ضد المقدسيين الفلسطينيين، الذين أصبحوا أكثر عزلة عن إخوانهم في بقية فلسطين المحتلة.

وتكرر القيادة الفلسطينية مناشداتها للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يعمل الآن لوضع حد لهذه الوحشية ضد الشعب الفلسطيني. ونناشد جميع الدول أن تبذل، مجتمعة ومنفردة، جميع الجهود لإعمال القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووقف العدوان الإسرائيلي الإجرامي على شعبنا في غزة وبقية فلسطين المحتلة، ووضع حد لاحتلال إسرائيل الاستعماري غير المشروع ونظامها للفصل العنصري الذي يهدد وجود شعبنا في وطنه ويهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 816 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وهذه الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 (A/ES-10/970-S/2023/889)، تشكل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتكبة بحق شعبنا، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
